# قضية القدس في قرارات
# قمم منظمة المؤتمر الإسلامي
# ١٩٦٩ - ٢٠٠٣

د. أكرم عدوان*

* استاذ مشارك في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ والآثار - الجامعة الإسلامية.

## ملخص البحث

يدرس هذا البحث قضية القدس في قرارات قمم منظمة المؤتمر الإسلامي منذ نشأة هذه المنظمة عام ١٩٦٩ حتى آخر قمة عقدت عام ٢٠٠٣ في مدينة ماليزيا [ كوالالمبور]، ويلقي هذا البحث الضوء على تلك القرارات خاصة فيما يتعلق بمدينة القدس والتطورات السياسية والاجتماعية التي مرت بها تلك القضية خلال تلك المرحلة مع تحليل تلك القرارات والتعليق عليها .

## Abstract

*The study deals with Al-Quds issue in the Islamic Organization summit decisions since the establishment of this organization in 1969 and until the last summit held in Malysia in the year 2003. The study shed lights on social and political development for Al-Quds city during that period and analyses of these issues and comments on them.*

## المقدمة:

**أهمية الدراسة:** تأتي أهمية دراسة موضوع قضية القدس في قرارات قمم منظمة المؤتمر الإسلامي في الفترة ما بين ١٩٦٩ - ٢٠٠٣، لكونها تناقش وتبحث في موضوع يتعلق بقضية مركزية وأساسية في تطور السياسة الإسلامية في المنطقة ألا وهي مدينة القدس، تلك المدينة التي تعتبر من المدن الهامة في تاريخ العالمين العربي والإسلامي، نظراً لكونها أولى القبلتين وثالث المسجدين الشريفين، فهي ذات خاصية دينية قلما تجد مدينة في العالم تتمتع بها، ولكونها ذات أهمية سياسية اكتسبتها منذ أقدم العصور مروراً بالعصور القديمة والوسطى والحديثة والمعاصرة، فكانت وزالت تمثل عنصراً رئيساً في تطور الأحداث السياسية في المنطقة، وقد ا زدادت هذه الأهمية، بعد أن خضع الجزء الغربي من هذه المدينة للسيطرة الصهيونية عام ١٩٤٨ ومن ثم إعلانها عام ١٩٦٧ عاصمة موحدة للكيان الصهيوني، بعد احتلال الجزء الشرقي منها، من هنا كان لابد للعالمين العربي والإسلامي أن يكون لهما موقف واضح وصريح من هذه المدينة المقدسة، هذا من ناحية، أما ما يتعلق بموقف منظمة المؤتمر الإسلامي من هذه المدينة فيأتي في إطار العلاقة الإسلامية بمدينة القدس، ويكفي القول إن من الأسباب الرئيسة التي أدت إلى نشأة منظمة المؤتمر الإسلامي، إن لم يكن السبب الوحيد، هو حرق المسجد الأقصى على يد أحد الصهاينة في ٢١/ ٨/ ١٩٦٩، فهذا الحدث أدى إلى قيام مجموعة من الدول الإسلامية في حينها للدعوة إلى الاجتماع والتدارس واتخاذ قرارات إسلامية بخصوص المدينة المقدسة، وكان من أهم تلك القرارات نشأة منظمة المؤتمر الإسلامي.

**هدف الدراسة ومجالها الزمني:** الهدف الرئيس من هذه الدراسة، يتمثل، في إبراز موقف منظمة المؤتمر الإسلامي من قضية القدس، منذ نشأتها عام ١٩٦٩ في مؤتمر الرباطحتى آخر مؤتمر لها على مستوى القمة عام ٢٠٠٣ والذي عقد في العاصمة الماليزية كوالالمبور وَرُكِّزَ هنا على مؤتمرات القمة فقط، لأنه يوجد هناك مؤتمرات وزراء الخارجية التي فاقت في عددها الثلاثين مؤتمراً، والتي تحتاج إلى دراسة منفصلة عن هذه الدراسة.

أما عن حدود الدراسة: فهي واضحة وتبدأ تاريخياً من عام ١٩٦٩ وهو العام الذي نشأت فيه منظمة المؤتمر الإسلامي، وتنتهي عام ٢٠٠٣ وهو العام الذي عقدت فيه آخر قمة إسلامية في دولة ماليزيا.

قبل الخوض في قرارات منظمة المؤتمر الإسلامي وموقفها من قضية القدس، وجدت من الضروري التطرق وبشكل مختصر عن نشأة هذه المنظمة وأهدافها.

**أولاً: نشأتها:**

**تاريخ تأسيس منظمة المؤتمر الإسلامي**

لم تأتَ نشأة منظمة المؤتمر الإسلامي عام ١٩٦٩، فجأة أو بدون مقدمات، بل على العكس فقد سبق تاريخ نشأتها العديد من التطورات في هذا المجال.

ففي ٢٣ مارس/ اذار ١٩٢٤ أي بعد أربعة أيام من تاريخ سقوط الخلافة الإسلامية، عقد في رحاب الأزهر الشريف بجمهورية مصر العربية، اجتماع برئاسة شيخ الأزهر، أعلن فيه رفض إلغاء الخلافة الإسلامية، ودعا إلى مؤتمر موسع لبحث مستقبل الخلافة الإسلامية من يتولاها. (١)

كما عقد أول مؤتمر إسلامي، ناقش القضية الفلسطينية وقضية القدس الشريف، في عام ١٩٢٤ وقد انعقد هذا المؤتمر بجوار المسجد الأقصى، وحضره مجموعة من زعماء العالم الإسلامي وكبار علماء المسلمين وممثليهم في الشرق والغرب، حيث قدموا من مصر والهند واندونيسيا وأفغانستان وسوريا والعراق ولبنان وإمارة شرق الأردن ومراكش وتونس والجزائر وإيران ويوغسلافيا وكان ممثلون عن مسلمي روسيا، وقد خرج المؤتمر بعدة قرارات كان من أهمها، وضع دستور للمؤتمر يجعل منه منظمة دائمة تجتمع دورياً وتوجد لها مؤسسات تابعة في جميع أنحاء العالم الإسلامي وإنشاء جامعة إسلامية كبرى في مدينة القدس، تسمى جامعة المسجد الأقصى، وتشكيل شركة إسلامية مهمتها إنقاذ أراضي فلسطين. (٢)

تعاقبت المؤتمرات الإسلامية، فيما بعد وكان من أهمها المؤتمر الذي عقد في القاهرة، في مايو ١٩٢٦ برئاسة الشيخ أبو الفضل الجيزاوي شيخ الأزهر، وطالب بتنصيب خليفة للمسلمين، ثم تبعه مؤتمر آخر في الشهر نفسه وفي العام نفسه عقد في القاهرة، وحضره ممثلون عن مصر وليبيا وتونس والمغرب وجنوب أفريقيا وشرق الهند وبعض الدول الأخرى، وصب اهتمامه أيضاً على إنشاء ما يسمى بالخلافة الإسلامية. (٣)

ثم عقد مؤتمر آخر في يونيو/ حزيران ١٩٢٦ في مكة تحت رئاسة الملك عبد العزيز بن سعود ودعم مصري أيضاً كان الهدف منه إنشاء ما يسمى بالخلافة الإسلامية، ثم عقد مؤتمر آخر عام ١٩٣٠، وذلك لمواجهة الأطماع الصهيونية في مدينة القدس. (٤) وكان من أهم المؤتمرات الإسلامية التي عقدت لقضية القدس والأماكن المقدسة فيها، ذلك المؤتمر الذي انعقد في

ديسمبر ١٩٣١، وقد حضر المؤتمر وبدعوة من الحاج محمد أمين الحسيني، العديد من علماء المسلمين والشخصيات الإسلامية الكبرى، حيث شارك فيه اثنان وعشرون وفداً إسلامياً وبلغ عدد الأعضاء ١٤٥ عضواً. (٥) وقد أصدر المؤتمر العديد من القرارات كان من أهمها: قدسية حائط البراق واستنكار أية مطامع فيه، ودعم قضية فلسطين والدفاع عنها، واستنكار السياسة البريطانية والصهيونية في فلسطين، وإنشاء جامعة إسلامية في القدس باسم جامعة المسجد الأقصى.

وجاءت الدعوة لإنشاء أمانة عامة دائمة للمؤتمر الإسلامي عام ١٩٥٠م في طهران الهدف منها جمع الإحصائيات في الشؤون الاجتماعية والاقتصادية في العالم الإسلامي وتصنيفها وتحليلها ونشرها، ومسح الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في البلدان الإسلامية، والبحث في المشكلات الاقتصادية للبلدان الإسلامية. (٦)

ثم تجددت الدعوة لإنشاء مؤتمر العالم الإسلامي، واعتباره منظمة ثقافية غير رسمية يكون مقرها كراتشي بالباكستان، في فبراير ١٩٥١م، عندما عقد اجتماعٌ للوفود الإسلامية حضره غالبية الدول الإسلامية، وقد أعد المؤتمر دستوراً، كان من أهم ما جاء فيه، تسمية هذه المنظمة بمنظمة مؤتمر العالم الإسلامي، وقد أصبحت هذه المنظمة من أهم المنظمات الإسلامية غير الحكومة وأصبح لها ما يقارب من ٦٥ فرعاً في الدول الإسلامية وغير الإسلامية. (٧)

وفي عام ١٩٥٢م ترددت دعوة للقيام بإنشاء منظمة تضم معظم شعوب الدول الإسلامية، وجهها أحد قادة حزب الرابطة الإسلامية السابقين في الباكستان، إلى جميع المسلمين بهيئاتهم وأحزابهم المختلفة، وبالفعل اجتمعت هذه الرابطة وانتخب "جود هري خليق الزمان" هندي الجنسية، واتخذت من مدينة كراتشي مقراً لها، وأكد المشاركون على قدسية فلسطين ورفضهم تقسيم أراضيها. (٨)

وكان من أوائل من طرح فكرة عقد مؤتمر إسلامي، في النصف الثاني من القرن العشرين هو الرئيس جمال عبد الناصر، وذلك خلال تأديته فريضة الحج عام ١٩٥٤م، أثناء اجتماعه مععدد من رؤساء الدول الإسلامية الذين كانوا يؤدون فريضة الحج، آنذاك.

أما الملك فيصل فقد كان أول من دعا إلى تشكيل حلف إسلامي عام وشامل، وقد جاءت الدعوة عام ١٩٦٥، غير أن الخلافات الحادة بين السعودية ومصر، قد حالت دون تحقيق هذا الهدف، وبعد الحرب العربية الإسرائيلية عام ١٩٦٧م، تبلورت فكرة المؤتمر الإسلامي، وأخذت طريقها إلى التحقيق، وبعد المصالحة التي تمت بين النظام السعودي والحكومة المصرية، أصبح الباب مفتوحاً أمام عقد المؤتمر. (٩)

يبدو أن هذه الاجتماعات وهذه المبادرات المختلفة والمتعددة داخل العالم الإسلامي، وعلى اختلاف مصادرها ومواقعها، كانت تعبيراً ضمنياً عن تطلعات الملايين من المسلمين الذين كانوا يؤيدون التعاون والتلاحم مع إخوانهم في البلاد الإسلامية، لذلك كانوا يبحثون دائماً عن مخرج مناسب لجمع كلمة المسلمين وجهودهم تجاه كل القضايا التي تهم العالم الإسلامي، لذا انصبت جهود العلماء والقيادات والمؤسسات الإسلامية، نحو التضامن والتوافق وإيجاد بديل لسقوط الخلافة لإسلامية.

**تأسيس منظمة المؤتمر الاسلامي:**

ان التطورات السياسية والعسكرية في العالم العربي قد فرضت نفسها، للعمل على إنشاء منظمة تجمع كلمة العرب والمسلمين على حد سواء لمواجهة تلك التطورات، التي كان من أهمها وقوع حرب عام ١٩٦٧م، واحتلال إسرائيل أجزاء كبيرة من الأراضي العربية وعلى رأسها الجزء الشرقي من مدينة القدس وإعلان إسرائيل عن أن المدينة أصبحت موحدة تحت السيطرة الإسرائيلية على أن تصبح في المستقبل عاصمة للكيان الصهيوني، هذه التطورات مثلت ضربة قاسمة للعرب والمسلمين على حد سواء، فضياع هذه الأرض خاصة مدينة القدس جعل العرب والمسلمين في موقف حرج جداً أمام شعوبهم وأمام العالم.

لم تتوقف التطورات عند هذا الحدث، فسرعان ما جاءت الضربة الأخرى للعرب والمسلمين على حد سواء، والتي تمثلت في إحراق المسجد الأقصى المبارك، ففي ٢١ أغسطس / آب/ ١٩٦٩م، قام الصهاينة بإحراق المسجد الأقصى في مدينة القدس الشريف، على يد الصهيونى الأسترالى الأصل روهان و الذي اعتبر في حينها قمة الاعتداء على العرب والمسلمين، فقد تصاعد الغضب الإسلامي في كل البلدان الإسلامية، وتصاعدت المظاهرات، وبدأ التحرك الرسمي سريعاً، حيث عبرت الدول الإسلامية عن استنكارها الشديد، وطالبت في رسالة موجهة إلى " أو ثانت " othant السكرتير العام للأمم المتحدة آنذاك، بإجراء تحقيق دولي محايد في حادث إحراق المسجد، وأوضحت أنه حادث متعمد موجه للدول الإسلامية، ويضربها في أحد رموزها الدينية والتاريخية المقدسة. (١٠)

وفي الوقت نفسه، تصاعدت دعوة زعماء الدول الإسلامية إلى الجهاد، ووجه الملك حسين نداء إلى الشعوب العربية والإسلامية، للقيام بعمل مشترك، ثم كلفت الجامعة العربية كلاً من المغرب والعربية السعودية بالإعداد لمؤتمر القمة الإسلامي، الذي تحدد عقده خلال اجتماع وزراء الخارجية العرب في القاهرة، قبيل انعقاد مؤتمر القمة الإسلامية. (١١)

انعقدت القمة الإسلامية الأولى بالرباط فى الفترة من ٢٢-٢٥/ سبتمبر ١٩٦٩، بحضور، ٢٦ دولة، وقد تقرر فيها أن تكون القدس مقراً لمنظمة المؤتمر الإسلامي، وبانتظار تحريرها تكون مدينة جدة مقراً مؤقتاً وقد احتل مركز الصدارة في جدول أعمال هذه القمة قضية دعم كفاح الشعب الفلسطيني، وحماية مدينة القدس، وتحرير الأرض العربية، وفي مقدمتها الأراضي الفلسطينية. (١٢)

وبانعقاد هذا المؤتمر يمكننا القول إنه يعتبر البداية الحقيقية لنشأة منظمة المؤتمر الإسلامي بشكل رسمي، وبداية حقيقية لعمل هذه المنظمة تجاه القضايا الإسلامية وعلى رأسها قضية القدس.

وسنعالج في الصفحات القادمة أهم القرارات التي اتخذت في هذا المؤتمر بخصوص مدينة القدس وقضيتها وكذلك المؤتمرات الأخرى، ولكن قبل ذلك سنتحدث عن أهم أهداف هذه المنظمة.

اهتم واضعو أهداف منظمة المؤتمر الإسلامي، بأن يكون هناك ميثاق وأهداف عامة ورئيسة لهذه المنظمة، حتى يتسنى لها السير بخطى ثابتة وحثيثة تجاه قضايا الإسلام والمسلمين.

**وكان من أهم الأهداف التي وضعت للمنظمة:**

١. تعزيز التضامن الإسلامي بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي.
٢. التعريف بالمبادئ والتعاليم الإسلامية السامية بين الدول الأعضاء لمنظمة المؤتمر الإسلامي.
٣. توثيق العلاقات بين الدول الإسلامية على أساس الأخوة والصداقة والعدل والتسامح.
٤. تحقيق التعاون والتنسيق بين الدول الأعضاء في المنظمة.
٥. العمل على تعزيز التعاون بين الدول الأعضاء في المنظمة في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعلمية.
٦. دعم جميع الشعوب الإسلامية والعربية في سبيل المحافظة على كرامتها واستقلالها وحقوقها الوطنية.
٧. تحرير القدس واستعادة الحقوق الفلسطينية.
٨. دعم كفاح الشعب الفلسطيني ومساعدته على استرجاع حقوقه وتحرير أراضيه المحتلة.

٩ . العمل الدؤوب للحفاظ على الأماكن المقدسة وتحريرها .
١٠ . العمل على مناهضة التفرقة العنصرية والقضاء على الاستعمار في جميع البلدان الإسلامية .
١١ . السعي لدعم السلام العالمي . (١٣)

وقد وضعت المنظمة من خلال ميثاقها عدة ضوابط ومبادئ عامة وخاصة طلبت من خلالها الدول الأعضاء احترامها والعمل على تطبيقهاخاصة : -

١ . احترام المساواة بين الدول الأعضاء .
٢ . حق تقرير المصير للدول الإسلامية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء .
٣ . احترام سيادة كل دولة واستقلالها وسلامة وحدة أراضيها .
٤ . تسوية المنازعات بين الدول الأعضاء بالطرق السلمية كالمفاوضات والوساطة والمصالح والتحكيم .
٥ . الالتزام بمبدأ عدم اللجوء للقوة أو التهديد باستخدامه ضد وحدة أراضي الدول التابعة لها أو سلامتها أو استقلالها السياسي . (١٤)

بعد هذا العرض السريع لأهداف منظمة المؤتمر الإسلامي وميثاقها ، نعود للحديث عن أهم قرارات المؤتمر الإسلامي الأول ، والذي انعقد في الفترة ما بين ٢٢ - ٢٥ / ايلول سبتمبر/ ١٩٦٩م للبحث في قضية حرق ا لمسجد الأقصى المبارك ، الذي اعتبر في حينه أكبر تجمع في تاريخ العالم الإسلامي ، على مستوى القمة ، فلم يسبق أن اجتمع على مدى ١٤ قرناً هذا العدد من الدول الإسلامية ، الممثلة برؤساء وملوك ووزارات ووزراء .

**كان من أهم النقاط والمواضيع التي كانت على رأس جدول أعمال المؤتمر:**

١ . كارثة المسجد الأقصى .
٢ . وضع مدينة القدس .
٣ . انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي المحتلة .
٤ . إعادة حقوق الشعب الفلسطيني المغتصبة ، وفقاً لقرارات الأمم المتحدة التي تخترقها إسرائيل ، فضلاً عن تأييد حق الشعب الفلسطيني الكامل في النضال .
٥ . التعاون بين الدول الإسلامية .
٦ . اتخاذ مواقف محدودة تجاه هذه الموضوعات .
٧ . تطبيق قرارات المؤتمرات ، وتحديد موعد الاجتماع الأول لوزراء خارجية الدول الإسلامية

ومكانه ثم قلص جدول أعمال المؤتمر ليقتصر فقط على ثلاث نقاط وهي: المسجد الأقصى، ومدينة القدس، والتعاون الإسلامي. (١٥)

وجرى خلال المناقشات طرح العديد من المسائل، التي دارت حول حصر جلسات المؤتمر لمناقشة قضية المسجد الأقصى في نطاق ديني وتجنب الدخول في الصراع بين الدول الإسلامية وإسرائيل، واتجاه آخر كان يرى أن جريمة إحراق المسجد الأقصى ذات طابع ديني سياسي، ولا يجوز بحثها إلا في إطار الاحتلال الإسرائيلي لأراضي الدول العربية، وما يمثله هذا الاحتلال، وتزعم هذه الاتجاه الرئيس جمال عبد الناصر، الذي لم يحضر جلسات المؤتمر بسبب ما ألم به من مرض. (١٦)

ويبدو أن هذا الاتجاه (الثاني) كان من الصعب تبنيه، وذلك لأن العديد من الحكومات الإسلامية المشاركة في المؤتمر، لها علاقات جيدة مع إسرائيل مثل تركيا وإيران والسنغال التي كانت تحتفظ بعلاقات سياسية دبلوماسية ليس مع إسرائيل فحسب بل مع الولايات المتحدة الأمريكية والعديد من الدول الأوربية التي تدعم إسرائيل.

لذلك بناء على هذه الأوضاع السياسية، التي أحاطت بأعمال المؤتمر الأول، أنهى المؤتمر الإسلامي أعماله، بالعديد من القرارات، كان من أبرزها. خاصة فيما يتعلق بقضية القدس الآتي:

١. أن المؤتمر يرفض أي حل لا يعيد مدينة القدس على وضعها قبل عام ١٩٦٧.
٢. إدانة جريمة إحراق المسجد الأقصى، باعتبار أن الحادث المؤلم الذي وقع يوم ٢١ أغسطس ١٩٦٩م، والذي سبب الحريق، فيه أضرار فادحة وجسيمة للمسجد الأقصى. هذا الحادث، وقد سبب أعمق القلق في قلوب أكثر من ستمائة مليون من المسلمين في سائر أنحاء العالم وأن الأعمال المتمثلة في انتهاك حرمه مقام يعتبر من أقدس المقامات الدينية لدى البشرية، وفي تخريب الأماكن المقدسة وخرق حرمتها، تلك الأعمال التي وقعت تحت عين الاحتلال الإسرائيلي المسلح لمدينة القدس الشريف وهي المدينة التي تحظى باحترام جميع معتنقي ديانات الإسلام والمسيحية واليهودية، هذه الأعمال زادت من حدة التوتر في الشرق الأوسط وأثارت استنكار سائر شعوب العالم. (١٧)

كما نلاحظ أن قرارات مؤتمر القمة الإسلامية الأول، جاءت مخيبة للآمال، خاصة إذا علمنا أنه بعد حادث الإحراق، وقعت في معظم دول العالم الإسلامي مظاهرات وثورات شديدة وقوية انتشرت بين الشعوب العربية والإسلامية، عقب حرق المسجد الأقصى، فكانت الشعوب العربية والإسلامية تنتظر قرارات أقوى وأعمق تجاه قضية القدس، ولكن كما نرى فقد

جاءت القرارات عامة وبسيطة لا تعبر عن عمق الحدث، فجاءت كالصدمة على العالمين العربي والإسلامي، حتى أنها طمأنت إسرائيل وأنهت ما كان لديها من توتر عند وقوع الحدث.

انتهى المؤتمر الإسلامي الأول، دون أن يحقق شيء لمدينة القدس وظلت الأوضاع السياسية والدينية في المدينة كما كانت عليه في السابق، تحت السيطرة الإسرائيلية، واستمر التهويد أقوى وأعنف مما سبق.

انعقد فيما بعد مؤتمر وزراء الخارجية الإسلامي الثاني في العاصمة الباكستانية كراتشي، في ديسمبر/ كانون الأول ١٩٧٠، وأصدر قراراً سياسياً باعتبار يوم ٢١ أغسطس، أي يوم حرق المسجد الأقصى يوم تضامن مع كفاح الشعب الفلسطيني ومع مدينة القدس. (١٨)

وفي اعتقادي أن هذا الاجتماع جاء ترسيخاً للفشل السابق خلال مؤتمر القمة الإسلامية الأول، خاصة فيما يتعلق فيه بمدينة القدس.

انعقدت القمة الثانية لمنظمة المؤتمر الإسلامي، في مدينة لاهور في الباكستان، في الفترة الواقعة ما بين ٢٢ - ٢٤فبراير/ شباط ١٩٧٤، وقد اشترك في هذا المؤتمر ممثلو نحو سبع وثلاثين دولة إسلامية، بالإضافة إلى فلسطين، ممثلة بمنظمة التحرير الفلسطينية.

في الحقيقة لم تكن قضية القدس مطروحة بقوة على جدول أعمال هذا المؤتمر، فالقضية الرئيسة التي تصدرت أعمال المؤتمر، قضية الصراع العربي الإسرائيلي، بشكل عام، خاصة بعد أحداث أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٧٣.

وقد أنهى المؤتمر أعماله، داعياً إلى دعم القضية الفلسطينية، وتعزيز كفاح الشعب الفلسطيني والاعتراف الفعلي بمنظمة التحرير الفلسطينية، باعتبارها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني.

أما فيما يتعلق بقضية القدس، فقد أعلن المؤتمر، بشكل إنشائي وخطابي، ( عن صلة المسلمين القوية بالقدس الشريف، وعزم الحكومات الإسلامية الأكيد على العمل من أجل تحريرها، وإعادة السيادة العربية عليها، على ألا تكون القدس موضع مساومة، أو تنازلات).

وبناء على طلب الوفد الباكستاني، ونظراً للمكانة الخاصة التي تتمتع بها مدينة القدس الشريف في نفوس الشعوب الإسلامية، اتخذ المؤتمر قراراً خاصاً بها.

كان من أهم ما جاء فيه:

١. يدين المؤتمر التدابير التي تتخذها إسرائيل لتهويد مدينة القدس ورفضها الامتثال لقرارات الجمعية العامة، ومجلس الأمن، التي تطالب بإلغاء جميع الإجراءات المؤدية إلى ضم مدينة القدس إلى إسرائيل، أو تغيير الطابع التاريخي للمدينة، واعتبار هذه ا الإجراءات

لاغية، وكأنها لم تكن.

٢. يطالب المؤتمر بانسحاب إسرائيل الفوري من مدينة القدس.

٣. يعلن المؤتمر أن إعادة السيادة العربية إلى القدس يعد شرطاً رئيساً ولازماً لأي حل في المنطقة العربية، وأن أي حل لا يعيد هذا الموضوع إلى سابق عهده، لن تقبله البلدان الإسلامية، كما أنه يرفض أية محاولة لتدويلها.

٤. يقرر المؤتمر مواصلة الجهاد في سبيل تحرير القدس الشريف، وصيانة مقدساتها ويعد على ألا تكون موضعاً لأية مساومة، أو تنازلات، كما يرحب بأية جهود تخدم ذلك. (١٩)

جاءت قرارات المؤتمر الإسلامي الثاني بخصوص قضية القدس، غير بعيدة من حيث الأسلوب والعمق عن قرارات المؤتمر الأول، فهي قرارات فضفاضة إنشائية، وغير عملية على الإطلاق، فهي مجرد دعوات للتأييد والدعم السياسي والمادي، ليس إلا، لم يأت فيها أي قرار عملي يمكن تطبيقه على أرض الواقع بالفعل، وهذا في اعتقادي شيء طبيعي جداً يتواكب مع المواقف العربية المعلنة تجاه القضية نفسها.

عموماً استمرت الدول الإسلامية، تتابع قضية القدس على المستويين السياسي والمعنوي، وأنشىء ما يسمى "بلجنة القدس" والتي شكلت من خلال توجيهات المؤتمر الإسلامي السادس لوزراء الخارجية للبلدان الإسلامية الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، الذي انعقد في جدة في الفترة ما بين ١٢ - ١٥ تموز- يوليو ١٩٧٥، والتي تكونت من ممثلين عن خمس عشرة دولة عضواً في المنظمة، ينتخبهم المؤتمر الوزاري لمدة ثلاث سنوات. (٢٠)

ثم قرر مؤتمر وزراء الخارجية للدول الإسلامية، العاشر المنعقد، في فاس في الفترة ما بين ٨ - ١٢/ ١٩٧٩ يوليو (دورة فلسطين والقدس الشريف) أن تكون لجنة القدس تحت رئاسة ملك المغرب الملك الحسن الثاني إلى أن تحرر مدينة القدس. (٢١)

وقد حددت اللجنة اختصاصاتها في الأمور الآتية:

١. دراسة الوضع العام لمدينة القدس الشريف.

٢. متابعة القرارات المصادق عليها حول القدس من مختلف الهيئات والمحافل الدولية.

٣. الاتصال بالمنظمات الدولية الأخرى التي قد تساعد على حماية مدينة القدس والأماكن المقدسة.

٤. الدفاع عن قضية القدس في المحافل والمؤتمرات الدولية كلها والتعريف بعدالتها.

٥. إعداد خطة إعلامية كاملة تصاغ في وثيقة عملية تبين أهمية القدس الشريف دينياً وسياسياً

وحضارياً وإظهار عروبتها وحق المسلمين في ولايتها. (٢٢)

انعقدت القمة الثالثة في مدينة مكة المكرمة في الفترة ما بين ٢٥ – ٢٨، يناير/ كانون الثانى ١٩٨١م وحضر هذه القمة ٣٨ دولة إسلامية وغاب عنها كل من إيران وليبيا، وحمل المؤتمر اسم (دورة فلسطين والقدس الشريف) كان من أهم ما صدر من قرارات عن هذه القمة بخصوص قضية القدس التزام الدول الأعضاء بتحرير القدس، لتكون عاصمة للدولة الفلسطينية وقرر المؤتمر أن القضية الفلسطينية هي جوهر الصراع في المنطقة، واتفقت الدول الأعضاءعلى إعلان الجهاد المقدس لإنقاذ القدس. (٢٣)

وقد كان لإعلان هذه القمة عن تحرير مدينة القدس لتصبح عاصمة دولة فلسطين، ردة فعل قوية لدى الكيان الصهيوني، فقد جاء على لسان " مناحيم بيغن " رئيس الوزراء الصهيوني في حينها " أن القدس كانت عاصمة إسرائيل، وستبقى مدى الأجيال المقبلة، وأن القدس ليست في حاجة إلى تحرير، إنها حرة، وموحدة وغير قابلة للتقسيم مضيفاً، أن أي جهاد لا يخيفنا إننا نكره الحرب، ونريد السلام، ولكن إذا اقتضى الأمر يستطيع الجيل الشاب في إسرائيل أن يدافع عن البلاد وسلامة القدس وعاصمتها " . (٢٤)

وفي الحقيقة ظلت قرارات هذه القمة كسابقتها حبراً على ورق فلم يطبق منها أي كلمة على أرض الواقع خاصة فيما يتعلق بها بالجهاد المقدس، فلم يكن هناك جهاد مقدس أو غير مقدس ووقع عاتق هذه المهمة كما نعلم على عاتق شعب فلسطين وحده.

انعقدت القمة الرابعة مرة أخرى في مدينة الرباط بالمغرب، في الفترة ما بين ٢٢ ـ٢٤ / كانون الثاني ١٩٨٤، وشارك في هذه القمة ٤٢ دولة إسلامية، وجاءت هذه القمة لتناقش الوضع والتطورات العربية والإسلامية ولم تأخذ فيها قضية القدس إلاهامشاً بسيطاً، فقد ركزت القمة بشكل مباشر على تطورات السلام واستراتيجيته في المنطقة خاصة فيما يتعلق بخطة فاس العربية للسلام، وعودة مصر للحظيرة العربية والإسلامية، وجاءت هذه القمة في جو من التوتر والانقسامات العربية-العربية، أما ما يخص فلسطين وقضية القدس، فقد ذكرت القمة بما جاء في القمم السابقة، بالدعوة إلى مركزية القضية الفلسطينية بالنسبة للعالم العربي والإسلامي، وأهمية قضية القدس بالنسبة للعرب والمسلمين. (٢٥)

وتعتبر القمة الرابعة لدول العالم الإسلامي، بداية تهميش لقضية القدس في الاستراتيجية العربية والإسلامية، فقد فرضت الأحداث السياسية في المنطقة خاصة في العالم العربي خلال تلك المرحلة نفسها، خاصة فيما يتعلق بنظرية السلام مع إسرائيل الذي فرضته اتفاقية كامب ديفيد التي وقعتها مصر مع إسرائيل والتي همشت كلياً قضية القدس ولم تأت على ذكرها.

ثم انعقدت القمة الخامسة، فى الكويت في الفترة ما بين ٢٦ - ٢٩/ يناير/ كانون الثانى١٩٨٧م، بمشاركة ٤٤ دولة وبغياب دولتين هما إيران التي تذرعت بمكان انعقاد الدورة، وأفغانستان التي جمدت عضويتها منذ دخول القوات السوفيتية أراضيها.

وقد جاء انعقاد هذه القمة في ظروف سياسية، اتسمت بخلافات شديدة بين العديد من الدول الإسلامية، مثل الحرب العراقيةالإيرانيةوالحرب ضد المخيمات الفلسطينية في لبنان.

وجاء جدول أعمال القمة على النحو الآتي:

١. الحرب العراقيةالإيرانية.

٢. القضية الفلسطينية.

٣. الحرب الأهلية في لبنان. (٢٦)

من الواضح أن القضية الفلسطينية وقضية القدس بالذات، بدأت تأخذ دوراً ثانوياً في مؤتمرات القمم الإسلامية خلال مرحلة الثمانينيات للتطورات السياسية التي شهدتها المنطقة العربية بخاصة والمنطقة الإسلامية بعامة، وعلى الرغم من اعتراف المؤتمرين بأهمية القضية الفلسطينية وقضية القدس، فإن القضايا العربية والإسلامية الأخرى فرضت نفسها على تلك المؤتمرات.

وهكذا تراجعت القضية الفلسطينية بعامة إلى المرتبة الثانية وحتى الثالثة في جدول اعمال القمة الإسلامية خلال هذه المرحلة.

ومن أهم ما جاء في هذه القمة بخصوص القضية الفلسطينية وقضية القدس، هو إعادة المفاهيم والقرارات السابقة أنفسها، وأن قضية القدس هي القضية المحورية والأساسية في الاعتبارات الإسلامية.

وعلى الرغم من تهميش القمة الإسلامية، في مرحلة الثمانينيات وبداية التسعينيات، قضية القدس، وذلك للأسباب التي ذكرناها سابقاً، فإن مؤتمرات وزراء الخارجية للدول الأسلامية، التي انعقدت في نفس المرحلة، ظلت على علاقة مباشرة مع هذه القضية.

ففي الاجتماع السابع لوزراء الخارجية الإسلامي، الذي انعقد في مدينة استنبول بتركيا، في ١٢ - ١٥/ مايو/ ايار- ١٩٧٦م، قرر الوزراء تأسيس صندوق القدس، والذي حدد له الأهداف الآتية:

١. مقاومة سياسة التهويد التي تتبعها سلطات الاحتلال الإسرائيلي.

٢. المحافظة على الطابع العربي والإسلامي لمدينة القدس.

٣ . مساعدة كفاح الشعب الفلسطيني في القدس وفي بقية الأراضي المحتلة .
٤ . المحافظة على الضفة الغربية والقدس الشرقية والأماكن المقدسة لمدينة القدس . (٢٧)

وقد صادقت الدورة الخامسة للجنة القدس المنعقدة في جدة في شهر يناير/ كانون الثانى عام ١٩٧٨م على القانون الأساس واللائحة الداخلية لهذا الصندوق . (٢٨)

ويمول صندوق القدس من المساهمات الاختيارية للدول الإسلامية ومن مساهمات صندوق التضامن الإسلامي، ومن المنح العامة والخاصة ومن المساهمات التطوعية للدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، ويمول أيضاً من الأموال السائلة والمنقولة والتي تودعها حكومات الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي ومن العقارات وسائر الأموال المنقولة التي قد توقفها الحكومات والأشخاص في العالم الإسلامي، على أن تتولى وقفيه الصندوق هيئة تسمى ( هيئة النظار) التي ستعمل تحت إشراف مجلس إدارة الصندوق . (٢٩)

وطالب مؤتمر القمة الإسلامية الخامس، المنعقد في الكويت في ٢٦٢٩ يناير/ كانون الثانى ١٩٨٧م، الدول الأعضاء، بتغطية نفقات صندوق القدس و وقفيته، بإسهامات مالية وثابتة . وأكد المؤتمر على أهمية الدور الذي يقوم به الصندوق في تأمين الموارد المالية، وجمع التبرعات له من الدول العربية والإسلامية، وأكد أيضاً على التزام جميع الدول الأعضاء في المنظمة بدفع مبلغ ١٠٠ مليون دولار أمريكي، لتغطية نفقات الصندوق سنوياً، وأكد المؤتمر على أهمية الدول التي تقوم بتأمين موارد مالية لهذا الصندوق . (٣٠)

ثم انعقد المؤتمر الإسلامي السادس في مدينة داكار بجمهورية السنغال (دورة القدس الشريف والوئام والوحدة) في الفترة ما بين ٩ – ١١ ديسمبر/ كانون الأول ١٩٩١، وحضره ٤٨ دولة .

وكان من أهم القرارات التي صدرت عنه بخصوص قضية القدس هي، إعلان المؤتمر التزام الأمة الإسلامية بتحرير المسجد الأقصى المبارك، أولى القبلتين وثالث الحرمين الشريفين وأكد أن القدس الشريف جزء لا يتجزأ من الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧، وجدد التزامة بتعزيز التضامن الإسلامي، لضمان عودتها إلى السيادة الفلسطينية والحفاظ على طابعها العربي الإسلامي، وأكد على بطلان التدابير التي اتخذتها إسرائيل لضم مدينة القدس كافة وفرض القوانين الإسرائيلية على سكانها العرب الفلسطينيين، وطالب المجتمع الدولي بإدانة الانتهاكات المستمرة ضد المسجد الأقصى والمحكمة الشرعية الإسلامية والمقدسات الإسلامية والمسيحية الأخرى، وإجبارها على الانصياع للقرارات الدولية كافة وآخرها قرار مجلس الأمن ٦٨١عام ١٩٩٠، وتوفير الحماية الضرورية للشعب الفلسطيني والأماكن المقدسة، كما دعا

المؤتمر جميع دول العالم إلى الامتناع عن إقامة سفاراتها وممثلياتها في مدينة القدس، تعبيراً عن اعتراضها على ضم القدس، وأعرب المؤتمر عن قلقه العميق من استمرار تنفيذ مخطط تهجير اليهود وتوطينهم في الأراضي الفلسطينية بما فيها مدينة القدس الشريف (٣١).

جاء هذا المؤتمر ليؤكد على ما سبق طرحه في المؤتمرات السابقة لمنظمة المؤتمر الإسلامي، فهو لم يأت بأي جديد بخصوص قضية القدس، بل عمل على ملاحقة الأحداث السياسية التي بدأت تطرأ في مرحلة انعقاده، مع التأكيد على عروبة المدينة والقضية وإسلاميتهما.

كما أكد المؤتمر على ما جاء من قرارات سابقة بخصوص قضية القدس، خاصة ما جاء في مؤتمر القمة الثالث المنعقد في مكة المكرمة والطائف، والذي يحض على التزام الدول الإسلامية الثابت بتنفيذ جميع القرارات الصادرة بخصوص مدينة القدس، خاصة إعلان الجهاد المقدس لتحريرها وتخليص المسجد الأقصى من نير الاحتلال، مستذكراً قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي، المتعلقة بالموضوع وأهمها القراران ٤٧٦، و٤٧٨ الصادران في عام ١٩٨٠. وهما يؤكدان بطلان القانون الإسرائيلي الذي يعتبر مدينة القدس عاصمة موحدة لإسرائيل، معرباً عن قلقه العميق لتصاعد الاعتداءات المنظمة على الأماكن المقدسة، ولما آل إليه وضع مدينة القدس الشريف والأماكن المقدسة والمسيحية منها، خاصة المسجد الأقصى المبارك والصخرة المشرفة، ويؤكد المؤتمر على جميع قرارات القمم الإسلامية المتصلة بالموضوع، ويؤكد على التوصيات الصادرة عن لجنة القدس، ويدعو المؤتمر الدول التي أعلنت عن تآخي عواصمها ومدنها مع مدينة القدس إلى المبادرة بتبني بعض المشروعات التي تعزز صمود المدينة المقدسة وأهلها ومدنها مع مدينة القدس، أن تسارع بتنفيذ ذلك تعزيزاً لروح التضامن الإسلامي مع الشعب الفلسطيني، وأعرب المؤتمر عن تقريره الكبير لمواقف قداسة البابا، في إدانته واستنكاره وشجبه للممارسات الإسرائيلية في مدينة القدس، ويدعو إلى استمرار التنسيق مع حاضرة الفاتيكان للحفاظ على عروبة القدس وهويتها الدينية التاريخية، كما يعهد إلى جلالة الملك الحسن الثاني رئيس لجنة القدس، باتخاذ ما يراه مناسباً من إجراءات لضمان القيام بأعمال الصيانة والأعمار المطلوبة لقبة الصخرة، ويؤكد المؤتمر على أهمية العمل على تنظيم ندوات للتعريف بقضية القدس الشريف وفلسطين، في مختلف العواصم العالمية، والاتصال بالفاتيكان لعقد لقاء إسلامي مسيحي وبمشاركة الكنائس الشرقية وغيرها للحفاظ على هوية ا لمدينة المقدسة وطابعها الديني والتاريخي والديمغرافي. (٣٢)

واكد المؤتمر هنا على ما جاء في قرارات المؤتمر الثالث الذي انعقد في مكة والطائف بخصوص التأكيد على الجهاد المقدس، ولا نعرف ماذا يقصد هنا، هل مجرد التأكيد شفهياً؟

وهو الثابت أم الدعوة كانت فعلية ويطالب بتطبيقها وهو ما لم يحصل على أرض الواقع، لذلك نؤكد أن قرارات هذا المؤتمر جاءت مكررة للمؤتمرات السابقة في جميع بنودها وتكاد لا تختلف كثيراً عن قرارات المؤتمرات السابقة إلا من حيث الصياغة وإن كانت متقاربة جداً.

مرت السنوات وظلت قرارات القمه السابقة في أروقة منظمة المؤتمر الإسلامي، دون تحريك أو تطبيق، إلى أن انعقد المؤتمر الإسلامي السابع (دورة الإخاء والانبعاث) والتي عقدت في الدار البيضاء بالمملكة ا لمغربية في الفترة من ١١ – ١٣ رجب ١٤٢٥هـ – الموافق ١٣ – ١٥ ديسمبر ١٩٩٤.

تطرق هذا المؤتمر أيضاً إلى قضية القدس، إذ بدأت أعمال المؤتمر بخصوص هذه القضية بدراسة تقرير الأمين العام حول مدينة القدس الشريف، مستذكراً القرارات السابقة بخصوص القضية، والتي من أهمها التأكيد على أن قضية القدس تشكل جوهر قضية فلسطين التي هي قضية المسلمين الأولى وجوهر النزاع العربي الإسرائيلي، مؤكداً على أن السلام الشامل والعادل لن يتحقق إلا بعودة مدينة القدس الشريف إلى السيادة الفلسطينية باعتبارها عاصمة لدولة فلسطين، ثم استذكر المؤتمر قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن الدولي المتصلة بالموضوع، والخاصة بمدينة القدس الشريف، والتي تؤكد على بطلاق القانون وخاصة القرارات، ٤٦٥، ٤٧٦، ٤٧٨الصادرة فى عام ١٩٨٠الخاصة بمدينة القدس الشريف، والتي تؤكد على بطلان القانون الإسرائيلي القاضي بضمها واعتبارها عاصمة موحدة لإسرائيل، وأعرب المؤتمر عن قلقه من تصاعد الأعمال العدائية الإسرائيلية على الأماكن المقدسة في المدينة، ولما آل عليه وضع المدينة والأماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية فيها، خاصة المسجد الأقصى المبارك، وقبة الصخرة. (٣٣)

ثم أشاد بالجهود المتواصلة التى تبذلها لجنة القدس برئاسة جلالة الملك الحسن الثاني ملك المغرب ثم أصدر القرارات الآتية:

١. نقل جميع السلطات والمسؤوليات في الأراضي الفلسطينية المحتلة إلى السلطة الوطنية الفلسطينية بما فيها القدس الشريف وتأكيد عودة المدينة إلى السيادة الفلسطينية.
٢. نقل جميع السلطات والمسؤوليات في الأراضي الفلسطينية المحتلة إلى السلطة الوطنية الفلسطينية بما فيها القدس الشريف وتأكيد عودة المدينة إلى السيادة الفلسطينية.
٣. التأكيد على انسحاب إسرائيل من مدينة القدس باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧ وعلى اعتبارها عاصمة لدولة فلسطين.
٤. يدعو دول العالم إلى تجنب اعتبار مدينة القدس عاصمة لدولة إسرائيل، ويؤكد مجدداً

أن كل التدابير والإجراءات التشريعية والإدارية والاستيطانية الرامية إلى تغير الوضع القانونى للمدينة باطلة ومخالفة للقوانين الدولية.

٥. يدعو المؤتمر المجتمع الدولي خاصة أمريكيا وروسيا إلى حمل إسرائيل على عدم إجراء أي تغيير جغرافي أو سكاني في مدينة القدس الشريف خلال المرحلة الانتقالية، أي خلال مرحلة المفاوضات على الوضع النهائي.

٦. يدعو إلى وقف الاستيطان في مدينة القدس مع توفير ضمانات دولية لذلك.

٧. يطالب الدول الالتزام بقرار مجلس الأمن ٤٧٨/ الصادر عام ١٩٨٠ و الداعي إلى عدم نقل الدول بعثاتها الدبلوماسية إلى مدينة القدس الشريف.

٨. التأكيد على قرارات المؤتمرات الإسلامية السابقة التي تؤكد على دعم مدينة القدس الشريف وتعزيز صمود أبنائها وذلك بتنفيذ الأنشطة الآتية:

-دعوة جميع الدول الإسلامية التي لم توقع حتى الآن على تآخي عواصمها مع مدينة القدس الشريف عاصمة دولة فلسطين، إلى سرعة إنهاء إجراءات التآخي وتبني مشاريع داخل مدينة القدس الشريف دعما لها ولمواطنيها الصامدين.

- إصدار طابع فلسطين.
- تنظيم أسواق خيرية لصالح صندوق القدس التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي.
- استمرار التنسيق حول موضوع القدس مع المحافل والمنظمات الدولية والإقليمية كافة، وتنظيم ندوتين دوليتين عن القدس بالتنسيق مع هذه المنظمات الدولية والإقليمية.
- استمرار التنسيق مع المنظمات غير الحكومية وتنظيم ندوة عن القدس معها.
- دعم المؤسسات التعليمية في مدينة القدس الشريف من مدارس وجامعات وتمكينها من أداء رسالتها في مناهضة تهويد المدينة المقدسة.
- تقديم الدعم المالي لترميم الأبنية التاريخية والمساكن المهددة بالانهيار في مدينة القدس الشريف، ومساعدة سكانها على الصمود وإفشال مخطط تهويد القدس الشريف. (٣٤)

٩. يدين بشدة قرار المحكمة العليا في إسرائيل والذي صدر بتاريخ ٢٣/ ٩/ ١٩٩٣، باعتبار المسجد الأقصى المبارك جزءاً من مساحة دولة إسرائيل، باعتبار أنه موجه للعصابات الصهيونية المتطرفة لمواصلة انتهاكاتها المستمرة لحرمة المسجد الأقصى المبارك وإقامة وجود لها على ساحاته، ومواصلة عمليات السطو على المأثورات الدينية والتاريخية والثقافية

في القدس والأراضي المحتلة.

١٠ . يشيد بالنداء الذي وجهه سمو الأمير سلمان بن عبد العزيز أمير منطقة الرياض ورئيس اللجنة الشعبية لمساعدة مجاهدي فلسطين، في إطلاق حملة " إنقاذ القدس الشريف " والتبرع بهذه الحملة التي سيخصص عائدها للإنفاق على إعادة إعمار المقدسات الإسلامية في مدينة القدس، خاصة المسجد الأقصى وقبة الصخرة ومسجد عمر بن الخطاب، من جراء الإجراءات الإسرائيلية، ويعبر عن عميق شكره وتقديره لحكومة المملكة العربية السعودية على رعايتها المستمرة لقضية القدس الشريف والمقدسات الإسلامية فيها.

١١ . يطلب من الأمين العام متابعة تنفيذ هذا القرار وتقديم تقرير بشأنه إلى المؤتمر الإسلامي القادم لوزراء الخارجية. (٣٥)

وتحدث المؤتمر أيضاً عن صندوق القدس ووقفيته، على تقرير الأمين العام حول هذا الصندوق، وأكد الحفاظ على وفاء جميع الدول الأعضاء في المنظمة، بالتزاماتها تجاه صندوق القدس، مقدراً أهمية الدور الحيوي الذي يقوم به الصندوق في مساندة نضال الشعب الفلسطيني وجهاده خاصة داخل مدينة القدس، معرباً عن قلقه إزاء استمرار الوضع المالي الحرج للصندوق الأمر الذي يؤدي إلى عدم الوفاء بالمتطلبات التي يصبو إليها. ويدعو الدول الأعضاء إلى الالتزام بتغطية ميزانية كل من صندوق القدس ووقفيته المقررة لهما والبالغة مائة مليون دولار أمريكي لكل منهما، ويهيب بالدول الأعضاء أن تبادر إلى تسديد مساهماتها، ثم عبر المؤتمر مرة أخرى، من عميق تقديره لخادم الحرمين الشريفين وحكومة المملكة العربية السعودية لدعمهما المستمر لصندوق القدس. (٣٦)

إن المؤتمر السابع دورة (الإخاء والانبعاث) جاءت في ظروف سياسية مختلفة جداً عن الظروف التي مرت بها المؤتمرات السابقة، خاصة فيما يتعلق بظهور السلطة الوطنية الفلسطينية على أرض فلسطين، فهو واقع سياسي جديد لم تشهده المنطقة من قبل، وكان من المفترض أن تكون السلطة الفلسطينية الجديدة، راعية لكل الأحداث والتطورات على أرض فلسطين، خاصة فيما يتعلق بها بقضية القدس الشريف، لهذا تستطيع القول، أن المؤتمر السابع، حاول من خلال قراراته التي خرج بها، أن يؤكد من جديد على عروبة قضية القدس وإسلاميتها، وذلك في مواجهة الحملة الصهيونية المنهجة على المدينة في هذه المرحلة، لتهويدها وإبعادها عن محيطها العربي والإسلامي، وذلك في مواجهة الواقع الفلسطيني السياسي الجديد، فقد حاول المؤتمر وفي معظم قراراته التأكيد على دعم منظمة التحرير الفلسطينية واعتبارها ممثلاً

وحيداً وشرعياً للشعب الفلسطيني، وأنه يجب أن تخضع لهذه المنظمة كل الأراضي الفلسطينية المحتلة بما فيها مدينة القدس، كما جاءت قرارات المؤتمر السابع لتواكب التطورات السياسية الأخرى بخصوص مدينة القدس، والمتمثلة في محاولة إسرائيل، فرض واقع على هذه المدينة باعتبارها مدينة موحدة وعاصمة لدول إسرائيل الأبدية، ومطالبة إسرائيل دول العالم بنقل ممثلياتهم الدبلوماسية للمدينة، وعلى رأس هذه الدول الولايات المتحدة الأمريكية؛ لهذا أكد المؤتمر، على رفض التدابير والإجراءات التشريعية والإدارية والاستيطانية الرامية إلى تغيير الوضع القانوني للمدينة المقدسة، وطالب دول العالم جميعاً رفض هذا الأمر وعدم نقل سفاراتهم إلى مدينة القدس.

غير أنه من الواضح أن قرارات المؤتمر السابع جاءت على نقطة بالغة الأهمية بخصوص قضية القدس، وهي صندوق القدس، وظهر مدى إلحاح قرارات المؤتمر على الدول الأعضاء لتسديد ما عليهم من مستلزمات مالية للصندوق، وهذا يظهر فيما لا يدع مجالاً للشك، أن صندوق القدس، والذي أنشىء على يد منظمة المؤتمر الإسلامي، لدعم قضية القدس، كان فارغاً من أية أموال، وهي مقدرة بمائة مليون دولار أمريكي، وهذه نقطة حساسة جداً، بالنسبة للقضية، بمعنى أنه إذا كان الدعم المالي من هذه المنظمة غير متوفر فمن باب أولى أن الدعم السياسي والعسكري سيكون مفقوداً وخاصة الدعم إلى الجهاد المقدس، تلك الفكرة التي ظلت حبراً على ورق طوال السنوات السابقة وما زالت، وهذا يعطينا دلالة واضحة على مدى عجز هذه المنظمة عن تقديم أي دعم معنوي أو مادي لقضية القدس، وبالطبع ينطبق هذا على القضية الفلسطينية عامة.

عقدت القمة الثامنة لمنظمة المؤتمر الإسلامي، في مدينة طهران بإيران (دورة عزه وحوار ومشاركة) خلال الفترة من ٩- ١١ شعبان ١٤١٨هالموافق ٩-١١ ديسمبر/ كانون الثانى ١٩٩٧.

وبعد الاطلاع على تقرير الأمين العام حول مدينة القدس الشريف، خرج المؤتمرون بالقرارات الآتية:

-التأكيد على أن قضية القدس الشريف تشكل جوهر قضية فلسطين التي هي جوهر النزاع العربي الإسرائيلي، وأن السلام الشامل، والعادل لن يتحقق إلا بعودة مدينة القدس الشريف إلى السيادة الفلسطينية، باعتبارها عاصمة لدولة فلسطين، وتستذكر قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي، ذات الصلة، وخاصة القرارات (٤٦٥، ٤٧٦، ٤٧٨) والمتعلقة بمدينة القدس.

-التأكيد على قرار الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة للأمم المتحدة ٢/ ١٠الصادر بتاريخ ٢٤/ ٤/ ١٩٧٤، ورقم د أ ط ١٠/ ٣/ الصادر بتاريخ ١٥/ ٧/ ١٩٩٧، بخصوص الأعمال الإسرائيلية غير الشرعية في القدسوباقي الأراضي الفلسطينية المحتلة، ويعرب المؤتمر عن قلقة العميق لتصاعد الاعتداءات الإسرائيلية على الأماكن المقدسة في مدينة القدس الشريف والمدن الفلسطينية الأخرى وتدنيسها وحرقها، ويؤكد المؤتمر، على جميع قرارات مجلس الأمن الدولي بشأن مدينة القدس بما في ذلك القرار رقم ٦٨١، الذي نص على انطباق جميع أحكام اتفاقية جينيف الرابعة لعام ١٩٤٩، المتعلقة بحماية المدنيين زمن الحرب، ويندد المؤتمر بشدة بكل الإجراءات والممارسات الإسرائيلية غير الشرعية والمخالفة للقرارات والقوانين الدولية التي تقوم بها سلطات الاحتلال الإسرائيلية في مدينة القدس والراهنة لتهويد المدينة المقدسة وطمس معالمها العربية والإسلامية، كما أشاد المؤتمر بالجهود المستمرة للدول الإسلامية الأعضاء كافة في الدفاع عن حرمة المقدسات الإسلامية في مدينة القدس والمحافظة على هويتها الإسلامية، وأشاد أيضاً بالجهود المتواصلة التي تبذلها لجنة القدس برئاسة الملك الحسن الثاني، وأشاد بإسهام جلالة الملك الحسين ملك الأردن في إعمار المسجد الأقصى المبارك وقبة الصخرة، وأكد المؤتمر من جديد على تطبيق القرارات الصادرة عن المؤتمرات الإسلامية المتعلقة بالموضوع، والقرارات الصادرة عن لجنة القدس في دورتها السابقة، وأكد أن السلام لن يحل في المنطقة ما لم تنسحب إسرائيل من جميع الأراضي الفلسطينية وفي مقدمتها مدينة القدس الشريف، ودعا إلى بذل لوقف الممارسات الصهيونية كلها داخل مدينة القدس الشريف والهادفة إلى تغيير معالمها الإسلامية والعربية، ودعا جميع دول العالم وعلى رأسهم أمريكيا وروسيا، بعدم التعامل مع سلطات الاحتلال بأية صورة من الصور في سبيل فرض أمر واقع على مدينة القدس بإعلانها عاصمة لدولة إسرائيل، والامتناع عن أي عمل أو إجراء قد يكون من شأنه المساس بنتيجة مفاوضات الوضع النهائي للمدينة. والالتزام بالقرارات الدولية المتصلة، ورفع الحصار عن المدينة وضمان حرية العبادة فيها والتوقف عن هدم المنازل وسحب الهويات، وتفريغ مدينة القدس من مواطنيها، وأكد مجدداً على أن التدابير والإجراءات التي تقوم بها إسرائيل باطلة ومخالفة للشرائع الدولية، خاصة فيما يتعلق بها بإنشاء مستوطنات جديدة في المدينة، وتنفيذ قرار ٣/ ١٠الصادر بتاريخ ١٠/ ٧/ ١٩٩٧، والخاص بوقف العمل في المستوطنة اليهودية في جبل أبو غنيم وكل نشاط استيطاني آخر. كما يدين المؤتمر، قرارات المحكمة العليا الإسرائيلية، بشأن مدينة القدس، وخاصة القرار الصادر في ٢٥/ ٧/ ١٩٩٦ بشأن السماح لليهود بالصلاة في ساحة المسجد

الأقصى، والقرار الصادر في ٢٣/ ٩/ ١٩٩٣م والذي يعتبر المسجد الأقصى جزءاً من مساحة دولة إسرائيل ويعتبر ذلك أعمالاً استفزازية. (٣٧) كما أدان المؤتمر إجراءات إسرائيل الخاصة بإصدار أوامر بإغلاق المؤسسات الفلسطينية في القدس الشريف، ومنعها من ممارسة أعمالها بحرية على أساس أن هذه الإجراءات تعتبر انتهاكا فاضحاً للمعاهدات والمواثيق الدولية خاصة اتفاقية جنيف الرابعه لعام ١٩٤٩، ونقضاً للمبادئ والأسس التي قامت عليها عملية السلام. (٣٨)

ومتى احترمت إسرائيل المعاهدات؟ والمواثيق الدولية، ومتى لم تنقض إسرائيل المبادئ والأسس التي قامت عليها عملية السلام، وأية عملية سلام يتحدث عنها المؤتمر؟

ثم عاد المؤتمر السابع ليؤكد على التزام كل الدول بقرار مجلس الأمن ١٧٨/ ١٩٨٠، والذي يدعو إلى عدم نقل الدول بعثاتها الدبلوماسية إلى مدينة القدس، وسجل تقديره إلى كل الدول التي التزمت بهذا القرار.

كما أدان المؤتمر القرار الصادر عن مجلس النواب الأمريكي والقاضي بالاعتراف بالقدس عاصمة موحدة لدولة إسرائيل ونقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى مدينة القدس، واعتبر ذلك قراراً استفزازياً خطيراً لمشاعر المسلمين وجميع المؤمنين في العالم، وانتهاكاً صارخاً لمبادئ الشرعية الدولية.

ثم عاد من جديد ليشيد بجهود لجنة القدس برئاسة الملك الحسن الثاني، ويبدو أن هذا القرار أصبح من أكثر القرارات تكراراً في المؤتمرات الإسلامية على الرغم من أن لجنة القدس برئاسة الملك الحسن الثاني لم تقدم الشيء الكثير لمدينة القدس، فهي مجرد لجنة مع وقف التنفيذ تجتمع وتنهي اجتماعاتها بمجموعة من القرارات الوهمية الإنشائية التي لا يطبق منها أي قرار على أرض الواقع، ويبدو أن الحرص على شكل هذه اللجنة ورئيسها في المؤتمرات الإسلامية المتعاقبة يأتي على سبيل المجاملة فقط لا غير.

ثم عاد المؤتمر، وأكد على ما جاء في مؤتمرات سابقة، بالمطالبة من المنظمات الدولية والإقليمية، من أجل تنفيذ القرارات الدولية الصادرة عن الأمم المتحدة الخاصة بمدينة القدس، ودعا هذه المنظمات كلها والفاتيكان والكنائس الشرقية، للمشاركة في العمل على مقاومة تهويد مدينة القدس الشريف.

وفي النهاية المتكررة دائماً، أكد المؤتمر مجدداً على قرارات المؤتمرات الإسلامية السابقة، التي تؤكد على دعم مدينة القدس وتعزيز صمودها، والدعوة إلى تقديم الدعم المالي لبيت مال القدس الشريف وصندوق القدس، ومتابعة ذلك من قبل الأمين العام. (٣٩)

تحدث المؤتمر، عن صندوق القدس ووقفيته، وأشاد بالدول الأعضاء، التي تحافظ على الوفاء بالتزاماتها وتبرعاتها لدعم صندوق القدس، مقدراً أهمية الدور الحيوي الذي يقوم به الصندوق في دعم صمود الشعب الفلسطيني ونضاله، وأعاد شكره وتقديره لخادم الحرمين الشريفين لدعمه المستمر للصندوق، مؤكداً في النهاية على مبدأ تعزيز التضامن الإسلامي مع شعب فلسطين ونضاله العادل. (٤٠)

اما عن القمة التاسعة لمنظمة المؤتمر الإسلامي (دورة السلام والتنمية" انتفاضة الأقصى") التي انعقدت في دولة قطر يومي ١٦ – ١٧ شعبان ١٤٢١هـ، الموافق ١٢ – ١٣/ نوفمبر ٢٠٠٠م، فقد أعاد المؤتمر التأكيد على أن قضية القدس الشريف، تشكل جوهر قضية فلسطين التي هي جوهر النزاع العربي الإسرائيلي، وأن السلام الشامل والعادل لن يتحقق إلا بعودة مدينة القدس الشريف والمدن الفلسطينية الأخرى وعدم تدنيس الأماكن المقدسة، وأكد من جديد على جميع قرارات مجلس ا لأمن الدولي بشأن القدس، وندد بشدة بالزيارة الاستفزازية التي قام بها شارون للحرم القدسي الشريف في الثامن والعشرين من "/ ايلول سبتمبر/ ٢٠٠٠، بتخطيط الحكومة الإسرائيلية وحمايتها، تلك الزيارة التي شكلت بداية المجازر الدامية التي ارتكبتها إسرائيل ضد المصلين المسلمين في المسجد الأقصى المبارك، كذلك ندد بكل الإجراءات غير القانونية التي قامت بها إسرائيل داخل المدينة، وكرر شكره للجنة القدس، ولجهود الدول الأعضاء في الدفاع عن حرمة المقدسات الإسلامية في المدينة، وأشاد بجهود المملكة الأردنية الهاشمية والمغربية والسعودية في إعمار المسجد الأقصى وقبة الصخرة، وأكد على دعم موقف دولة فلسطين، بالتمسك بالسيادة على القدس الشريف بما فيها الحرم القدسي الشريف وجميع الأماكن المقدسة المسيحية والإسلامية، كماأكد من جديد على كون مدينة القدس عاصمة لدولة فلسطين المستقلة، وأكد كذلك على بطلان جميع الإجراءات والممارسات الاستيطانية الاحتلالية في المدينة، وطالب مجلس الأمن بإحياء اللجنة الدولية للإشراف والرقابة لمنع الاستيطان في القدس والأراضي العربية المحتلة طبقاً للقرار ٤٤٦، وكذلك على الالتزام بعدم نقل الدول سفاراتها إلى مدينة القدس، ودعا إلى تجنب التعامل مع سلطات الاحتلال تعاملاً يمكن أن يفسر بأنه اعتراف ضمني بالأمر الواقع الذي تفرضه إسرائيل على مدينة القدس، ورفض القرار الصادر عن الكونجرس الأمريكي القاضي بالاعتراف بالقدس عاصمة لدولة إسرائيل، وتوجه بالشكر للدول الأعضاء في لجنة القدس التي بادرت بتقديم تبرعاتها التي تسهم في تنفيذ العديد من المشاريع السكانية والتعليمية في المدينة، وأكد على مواصلة العمل والتنسيق مع المنظمات الدولية والإقليمية من

أجل تنفيذ القرارات الدولية بخصوص وضع مدينة القدس، كما رحب المؤتمر بالاتفاق الموقع بين منظمة التحرير الفلسطينة والفاتيكان بتاريخ ١٥/ فبراير/ ٢٠٠٠، وهو الاتفاق، الذي يرفض أية قرارات أو أعمال أحادية الجانب كتغيير الطابع المميز للقدس ووضعها القانوني للحفاظ على مدينة القدس وطابعها الديني والتاريخي والحضاري والثقافي، وأنهى المؤتمر قراراته، بالتأكيد على دعم سكان مدينة القدس مادياً ومعنوياً، ومتابعة الأمين العام لتنفيذ هذه القرارات. (٤١)

من الملاحظ أن هذا المؤتمر انعقد في ظروف سياسية واقتصادية واجتماعية صعبة على المستوى الفلسطيني، فقد جاء في بدايات انتفاضة الأقصى، التي قامت لدعم قضية القدس والدفاع عنها مقابل الغطرسة والانتهاكات الإسرائيلية على المدينة والتي كان آخرها الزيارة التي قام بها شارون لساحة المسجد الأقصى، والتي على أثرها اندلعت، انتفاضة الأقصى التي ما زالت مستمرة حتى يومنا هذا، لهذا كان من المفترض أن تأتي قرارات المؤتمر على مستوى هذه الأحداث، ولكن لو قمنا بالنظر إلى قرارات هذا المؤتمر، لوجدنا أنها لم تأت بأي جديد على الواقع العملي، فقرارات مكرره لما سبق من قرارات في المؤتمرات السابقه، فقد توالت عبارات الشجب والاستنكار والاستعطاف، لما تقوم به إسرائيل من إجراءات ضد هذه المدينة وضد الشعب الفلسطيني، وتحمل الشعب الفلسطيني وحده عبء مقاومة تلك الإجراءات ومازال، واقتصرت قرارات المؤتمر، على إعادة التأكيد على عروبة، المدينة وإسلاميتها والمطالبة بتطبيق القرارات الدولية بشأنها، واستمرار الدعم المالي لصندوق القدس، بل إن الدعم المالي لهذا الصندوق توقف في هذه المرحلة، وظل الشعب الفلسطيني في الميدان وحيداً، واستمرت إسرائيل بإجراءاتها التهويدية للمدينة، ولم تهتم كثيراً بقرارات القمم الإسلامية.

يبدو أن خزائن الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي قد فرغت ولم تستطع دفع ما عليها من التزامات تجاه هذا الصندوق، ولذلك لجأت إلى تنظيم التبرعات لسد هذه الالتزامات.

ثم دعا المؤتمر الدول الأعضاء إلى دعم وكالة بيت مال القدس الشريف، وتسهيل دورها في جميع المجالات، لحشد جميع الإمكانات وتوظيف الطاقات المالية كلها، في انجاز مشاريع جديدة في مدينة القدس الشريف، كما دعا المؤسسات العامة والخاصة جميعا، للقيام بواجبها تجاه دعم وكالة بيت مال القدس وتقديم جميع المساعدات اللازمة لتحقيق أهدافها. (٤٢)

كانت دولة قطر مقراً للمرة الثانية، لانعقاد المؤتمر الإسلامي على مستوى القمة، في دورة طارئه وقد انعقد المؤتمر فى ٢ محرم ١٤٢٤هـ الموافق ٥ اذار مارس / ٢٠٠٣م، وجاء هذا

المؤتمر تلبية للأحداث التي بدأ يمر بها العالم العربي، خاصة الأحداث في دولة العراق، بناء على دعوة من صاحب السمو الأمير الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني أمير دولة قطر، ورئيس القمة الإسلامية التاسعة، تدارس المؤتمر الحالة العامة في ضوء توتر الأوضاع وتلاحقها والتحديات التي تواجهها الأمة الإسلامية، والتهديدات باحتمال شن هجوم عسكري على العراق، والظروف التي كانت تمر بها القضية الفلسطينية.

وعلى الرغم من أن القضية الفلسطينيةوقضية القدس، جاءت في المرتبة الثانية في هذا المؤتمر، بعد قضية العراق، فإن المؤتمر ناقش أيضاً القضيتين وخرج بالعديد من القرارات بشأنهما.

أما فيما يتعلق بقضية القدس في هذا المؤتمر، وبعد طرح رؤية القادة للقضية الفلسطينية في هذه المرحلة، واستنكارهم للأوضاع البالغة الخطورة التي تسود الأراضي الفلسطينية والمقدسات الإسلامية والمسيحية، منذ ثلاث سنوات متتالية، اكد المؤتمر على أنالعدوان الإسرائيلي الغاشم المدبر والمقصود جاء في إطار السياسة الإسرائيلية المستمرة الرامية إلى فرض الأمر الواقع بتهويد مدينة القدس الشريف، وتقويض جميع الجهود الإقليمية والدولية الهادفة إلى وقف العدوان واستئناف العملية السلمية، وأكد القادة على الموقف الإسلامي من قضية القدس وأهميتها للعالم الإسلامي، خاصة الموقف الذي يؤكد على دعم موقف دولة فلسطين الذي يستند إلى التمسك بالسيادة على مدينة القدس الشرقية باعتبارها عاصمة لدولة فلسطين المستقلة. (٤٣)

نلاحظأن قضية القدس، في المؤتمر الطارئ الذي عقد في قطر، لم تأخذ نصيبها كما كان في المؤتمرات السابقة، وذلك، في اعتقادي، عائد إلى أن قضية العراق في هذه المرحلة فرضت نفسها على تطور الأحداث في المنطقة، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى لوحظ أن ما جاء بخصوص مدينة القدس في هذه القمة يختلف نوعاً ما عن القمم السابقة، فهنا يدعو قرار القمة إلى دعم موقف دولة فلسطين للتمسك بالسيادة على مدينة القدس الشرقية، فالمؤتمر هنا خصص العاصمة لدولة فلسطين وحددها بالقسم الشرقي فقط وهو ما لم يذكر في المؤتمرات السابقة التي كانت تتحدث عن مدينة القدس بالكامل ولم تذكر قدساً شرقية أو غربية، وهذا في اعتقادي يعتبر تراجعاً كبيراً في موقف المنظمة من المدينة، وهذا التراجع نابع أيضاً من التراجع العربي والفلسطيني في هذه المرحلة تجاه مدينة القدس.

لم يتأخر المؤتمر العاشر لقمة المؤتمر الإسلامي كثيراً، فقد انعقد ذلك المؤتمر، في دولة ماليزيا وعاصمتها " بوتراجايا" في الفترة ١١ – ١٨ أكتوبر/ تشرين الأول٢٠٠٣ وكان من أهم ما

جاء فيه بخصوص مدينة القدس الشريف الآتي :

يؤكد رؤساء الدول والحكومات باعتبارهم قادة الأمة الإسلامية، على أن قضية القدس الشريف وفلسطين تحتل بؤرة اهتمام الأمة جمعاء، ويشددون على أن الحرم الشريف باعتباره أولى القبلتين وثالث الحرمين الشريفين، والذي بارك الله حوله، سوف يظل اسلامياً إلى أبد الآبدين، مؤكدين ضرورة إخضاع القدس الشريف وأماكنه المقدسة للسيادة الفلسطينية، مع تمكين جميع المؤمنين من أبناء الديانات السماوية الثلاث من ممارسة حرية العبادة الحقة وإقرار المصالحة الفعلية وإحلال السلام الدائم في منطقة الشرق الأوسط.

ويدين رؤساء الدول و الحكومات بشدة جميع محاولات إسرائيل الاحتلالية لتهويد القدس الشريف، وتغيير الصبغة والطابع العربيين والتركيبة السكانية لهذه المدينة، مع الإشارة في هذا الصدد إلى كل القرارات العديدة المتصلة بالموضوع والصادرة عن مجلس الأمن بشأن جميع التدابير غير المشروعة التي أتت عليها إسرائيل، بما فيها التدابير والأعمال الرامية إلى تغيير هذه المدينة وطابعها وتركيبتها السكانية والتي تعتبر باطلة ولاغية، ويدعون إلى التنفيذ الكامل لتلك القرارات، ويؤكدون مجدداً تضامنهم مع أبناء الشعب الفلسطيني والمؤسسات المقدسة في صمودهم الراسخ، ويؤكدون عزمهم على تزويدهم بالدعم اللازم للمزيد من الصمود، وينوهون مجدداً بالعمل القيم الذي تنهض به لجنة القدس، ويعربون عن بالغ تقديرهم لرئيسها. (٤٤)

وتعليقاً على هذا المؤتمر وما جاء فيه من قرارات خاصة بمدينة القدس، أن مدينة القدس في المؤتمر الطارئ، الذي عقد في دولة قطر والمؤتمر العاشر الذي عقد في ماليزيا، لم تأخذ حيزاً من الاهتمام تستحقه، وقد سبق التعليق على قرارات المؤتمر الطارئ أما فيما يتعلق بقرارات المؤتمر العاشر بخصوص القدس، فقد جاءت باهتة و ضعيفة على الرغم مماكانت تمر به هذه المدينة من مصاعب وتهديدات إسرائيلية فاقت ما كانت تمر به هذه المدينة منذ احتلال الكيان الصهيوني لها عام ١٩٦٧م وهذا في اعتقادي يعود إلى تراخي المجتمع الإسلامي للنظر إلى القضية الفلسطينية بعامة ولقضية القدس بخاصة، هذا التراخي نابع من الموقف العربي والفلسطيني من القضية، والذي بدأ يتراجع بشكل ملحوظ تجاه قضية القدس، والقبول بتقسيمها إلى منطقتين شرقية وغربية، أو حتى القبول فلسطينياً(السلطة الفلسطينية) بإقامة عاصمة دولة فلسطين على أجزاء صغيرة من القدس مثل أبو ديس مثلاً كحل مرحلي كما جاء في إتفاق أوسلو ( غزةأريحا) أولاً بالنسبة للقضية الفلسطينية كلها.

## خاتمة:

يمكن الوصول فى نهاية هذه الدراسه إلى نتائج هامة جداً، يأتي على رأسها أن قرارات القمم الإسلامية الخاصة بمدينة القدس، منذ عام ١٩٦٩٢٠٠٣ ظلت حبراً على ورق، ولم يطبق منها على أرض الواقع أي قرار فعلي، خاصة ذلك القرار الهام جداً والذي في اعتقادي لو تم العمل به فعلياً لتغير واقع مدينة القدس والقضية الفلسطينية كلها ألا وهو إعلان الجهاد المقدس.

- معظم قرارات القمة الإسلامية، جاءت في مضمونها وعنوانها متطابقة ومتقاربة لبعضها البعض بل يمكن القول، أن قرارات بعض المؤتمرات، أعيدت صياغتها فقط حتى لا تتهم القمة بتكرار ما جاء في القمة السابقة، خاصة فيما يتعلق بمدينة القدس.
- على الرغم من السياسية الإسرائيلية تجاه هذه المدينة، منذ احتلالها، وهي السياسة القائمة على التهديد وتغيير معالم المدينة، وهي سياسة محكمة وممنهجة ومطبقة فعلياً وفي كل المجالات، نجد أن قرارات منظمة المؤتمر الإسلامي على مستوى القمة، ظلت عاجزة عن مواجهة هذه ا لسياسة، بل أكثر من ذلك، لم تعمل على الإطلاق لا على المستوى الإقليمي ولا الدولي، لمواجهة هذه السياسة، إلا بمجرد الاستنكار والشجب والاستعطاف فقط.
- في الحقيقة إن الدول الإسلامية التي كانت تنظر إلى قضية القدس نظرة دينية فقط لم ترتق إلى المستوى السياسي أو العسكري، فهي مجرد قضية دينية بحتة من الممكن التعاطف معها على هذا المستوى فقط، أما العمل السياسي فظل بعيداً عن تطلعات الدول الإسلامية.

وفي النهاية، أستطيع القول: إن المؤتمرات الإسلامية، وكذلك المؤتمرات العربية، أساءت لقضية القدس دينياً وسياسياً واجتماعياً، فكل ما جاء في هذه المؤتمرات، كان مجرد تطلعات تفتقر إلى العزيمة و تفتقر إلى الإرادة الإسلامية الحقة في تحرير هذه المدينة، وتركوا جميعهم هذه المهمة تقع على عاتق الشعب الفلسطيني، وأنا أؤكد إن شاء الله أن المدينة ستعود يوماً ما للحظيرة العربية الإسلامية، بجهود كل المخلصين وبجهود كل المجاهدين، وبجهود كل الغيورين على هذه المدينة المقدسة، أولى القبلتين وثالث المسجدين الشريفين.

## المراجع:

**أولاً الوثائق:**

١ . وثائق منظمة المؤتمر الإسلامي الهيئة العامة للإستعلامات، ط الأولى، ١٩٨٤ .
٢ . قرارات مؤتمرات القمة الإسلامية، منظمة المؤتمر الإسلامي١٩٦٩ - ٢٠٠٣ .
٣ . قرارات قمة وزراء الخارجية الإسلاميةمنظمة المؤتمر الإسلامي١٩٦٩ - ١٩٨٢ .

**ثانياً:**

١ . أبو عليهالقدس دراسة تاريخية حول المسجد الأقصى والقدس الشريف، ط الأولى، ٢٠٠٠ .
٢ . الحبيب الشطي، إنشاء المنظمة ودواعيها التاريخية، بدون مكان نشر، ١٩٨٧ .
٣ . عبد الله الأحس، منظمة المؤتمر الإسلامى، دراسة لمؤسسة سياسية إسلامية، ترجمة عبد العزيز إبراهيم الفايز، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، القاهرة، ط ٢، ١٩٩٦ .
٤ . بدون مؤلف، فلسطين والمؤتمر الإسلامي، حركة التحرير الوطني الفلسطيني فتح التعبئة والتنظيم، بدون مكان نشر، يونيو/ ١٩٨٢ .

**ثالثاً:الدوريات**

١ . مجلة، السياسة الدوليةالأعداد، ٨٧ .
٢ . مجلة صامد الاقتصادي، الأعداد١١٣ - ١٢٨ .
٣ . مجلة شؤون فلسطينية، الأعداد٢٥، ١٠٨، ١٦٨، ١٦٩ .

**الصحف:**

١ . صحيفة المساءالقاهرة، ١٩٦٩ .
٢ . صحيفة الأهرام، القاهرة، ١٩٦٩ .

## الهوامش:

١ . مصطفى عبد التواب، البعد الإسلامي للقضية الفلسطينية، صامد الاقتصادي، العدد ١٢٧، السنة ٢٤، مارس ٢٠٠٢، ص ١٧٥ .
٢ . أحمد يوسف القرعي، دبلوماسية القمة الإسلامية وتحديات العمل المشترك، السياسة الدولية، العدد، ٨٧ يناير، ١٩٨٧، ص ١٣٦ .
٣ . عبد الله الأحس، منظمة المؤتمر الإسلامي، دراسة لمؤسسة سياسية إسلامية، ترجمة عبد العزيز إبراهيم الفايز، المعهد العالمي للفكر الإسلامي القاهرة، ط ٢، ١٩٩٦، ص ٣٧ .
٤ . عادل حسن غنيمالمؤتمر الإسلامي للعام ١٩٣١، مجلة شؤون فلسطينية، العدد ٢٥، سبتمبر مركز الأبحاث الفلسطيني، بيروت، ١٩٧٣ ص ١١٩ .
٥ . محمد حسن عبد الحافظالقدس ومنظمة المؤتمر الإسلامي، صامد الإقتصادى، العدد ١١٣، ص ٣١٧ .
٦ . عبد الأحس، مرجع سابق، ص ٤٥ .
٧ . مصطفى عبد التواب، مرجع سابق، ص ١٧٣ .
٨ . الهيئة العامة للاستعلامات، معلومات أساسية، وثائق منظمة المؤتمر الإسلامي، ط الأولى ١٩٨٤، ص٥ .
٩ . بدون مؤلف، فلسطين ومنظمة المؤتمر الإسلامي، حركة الحرير الوطني الفلسطيني، فتح التعبئة والتنظيم، الدراسات، بدون مكان نشر، حزيران / يوينو/ ١٩٨٢، ص ٤ .
١٠ . عبد الأحس، مرجع سابق، ص ٥٠، وانظر، صحيفة المساء (القاهرة) ٢٢/ ٨/ ١٩٦٩ .
١١ . جلنار النمس، القضية الفلسطينية والمؤتمرات الإسلامية، ١٩٦٩١٩٧٩، شؤون فلسطينية، العدد ١٠٨، ١٩٨٠، ص ٤٩، ٥٠ .
١٢ . فلسطين ومنظمة المؤتمر الإسلامي، مرجع سابق، ص ٤ .
١٣ . قرارات مؤتمر القمة الإسلامي ووزراء الخارجية (١٩٦٩١٩٨٢)، الأمانة العامة ص، ٢٠ .
١٤ . المرجع نفسة، ص ١٨٢ .
١٥ . صحيفة الأهرام، ٢٢/ ٩/ ١٩٦٩ .
١٦ . المرجع نفسه، صحيفة الأهرام القاهرية .
١٧ . قرارات مؤتمر الإسلامي ووزراء الخارجية، مرجع سابق، ص ٥ – ٦ .
١٨ . المرجع نفسه، ص، ١٠ .
١٩ . فلسطين ومنظمة المؤتمر الإسلامي، مرجع سابق، ص ٢٣ – ٢٧ .
٢٠ . أبو عليهالقدس دراسة تاريخية حول المسجد الأقصى والقدس الشريف، الطبعة ١ / ٢٠٠٠، صى ١٧٢ .
٢١ . مجلة السياسة الدولية، القمة الإسلامية الخاصة، المسؤولية العربية.العدد، ٨٧، ١٩٨٧، ص ١٧٧ .
٢٢ . الحبيب الشطي، إنشاء المنظمة ودواعيها التاريخية، بدون مكان نشر، ١٩٨٧، ص، ٥٢ .
٢٣ . أحمد شاهينمؤتمر القمة الإسلامي الخامس، مجلة شؤون فلسطينية، العدوان، ١٦٨، ١٦٩ آذار، مارس، ١٩٨٧، ص ٨٠ .
٢٤ . فلسطين ومنظمة المؤتمر الإسلامي، مصدر سابق، ص ٢٦/ ٢٧ .

٢٥. المرجع نفسه، ص ٢٨.
٢٦. قرارات مؤتمر القمة الإسلامية الخامس، المنعقد في الكويت من ٢٦٢٩ جماد الأول ١٤٠٧، ٢٦ – ٢٩ يناير، ١٩٨٧.
٢٧. الشطي، مرجع سابق، ص ٥٧، وانظر الأحس، مرجع سابق، ص ٧٣.
٢٨. مؤتمرات القمة الإسلامية، مصدر سابق، ص ٢٥٠.
٢٩. الأحس، مرجع سابق، ص ٧٤.
٣٠. منظمة المؤتمر الإسلامي قرار مؤتمر القمة الإسلامي الخامس، المنعقد في الكويت من ٢٦ – ٢٩ جماد الأول ١٤٠٧، الموافق ٢٦–٢٩ يناير ١٩٨٧. مرجع سابق.
·نص القرار على عقد اجتماع للأطراف المتعاقدة السامية في اتفاقية جنيف الرابعة، لمناقشة التدابير الواجب اتخاذها لحماية الشعب الفلسطيني طبقاً للاتفاقيات الدولية، وتمكينه من ممارسة حقه في تقريره مصيره.
٣١. منظمة المؤتمر الإسلامي، مؤتمر القمة الإسلامي السادس( دوره القدس الشريف والوئام والوحدة) ذاكار النغال، ٣ – ٥ جماد الثاني – ١٤١٢هـ –٩ –١١ ديسمبر / ١٩٩١.
٣٢. المرجع السابق.
٣٣. منظمة المؤتمر الإسلامي، مؤتمر القمة الإسلامي السابع ( دوره الإخاء والانبعاث) المنعقد في الدار البيضاءالمغربفي الفترة من ١١ – ١٣ رجب ١٤١٥هـ الموافق ١٣ – ١٥ ديسمبر ١٩٩٤م.
٣٤. المرجع نفسه.
٣٥. المرجع نفسه.
٣٦. المرجع نفسه.
٣٧. منظمة المؤتمر الإسلامي، مؤتمر القمة الإسلامي الثامن ( دوره عزه وحوار ومشاركة) طهران، الفترة ما بين ٩ –١١ شعبان ١٤١٨هـ الموافق، ٩– ١١ ديسمبر، ١٩٩٧.
٣٨. المرجع نفسه.
٣٩. المرجع نفسه.
٤٠. منظمة المؤتمر الإسلاميمؤتمر القمة الإسلاميالتاسع ٦ – ١٧ شعبان ١٤٢١هـ الموافق ١٢ –١٣ نوفمبر٢٠٠٠م.
٤١. المرجع نفسه.
٤٢. المرجع نفسه.
٤٣. منظمة المؤتمر الإسلامي، مؤتمر القمة الإسلامي الطارئ المنعقد في دولة قطر في الفترة ٢ محرم ١٤٢٤هـ / الموافق ٥مارس / ٢٠٠٣.
٤٤. منظمة المؤتمر الإسلامي مؤتمر القمة الإسلامي العاشر، المنعقد في دولة ماليزيا، في الفترة ١١– ١٨/ أكتوبر / ٢٠٠٣.